

نبيه بري عميد الطائفية اللبنانية يدعو إلى الخلاص من النظام الطائفي

ويقول مراقبون إن ما يجاهر به كل من عون وبري عن دولة مدنية، يناقض كلياً ممارسات كلا الطرفين. ويحكم لبنان المتعدّد المذاهب والأديان نظام محاصصة طائفية وسياسية تتمسك به طبقة سياسية لم تتغير منذ عقود.

وأبدى الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله هو الآخر انفتاحاً إزاء الطرح الفرنسي بفسان التوصل إلى "عقد سياسي جديد" بناء على اقتراح ماكرون، وسط مخاوف من أن تقود المفاوضات الجارية خلف الكواليس إلى ما يسعى إليه الحزب وهو قيام نظام قائم على المثلثة الطائفية (أي شيعية وسنة ومسيحية) في مقابل المناصفة القائمة على اقتسام كعكة السلطة بين المسيحيين والمسلمين.



نبيه بري
لا بد من تغيير هذا النظام الطائفي فهو علة اللعل

واستبقاً لزيارة ماكرون الذي يصل إلى لبنان بعد ساعات قليلة، للمرة الثانية منذ انفجار المرفأ، سزعت القوى السياسية خلال الأسبوع الماضي مساعيها للاتفاق على رئيس حكومة خلفاً لحسان دياب الذي استقالت حكومته على وقع غضب الشارع. وكلف عون الإثنين سفير لبنان لدى ألمانيا مصطفى أديب بتشكيل حكومة جديدة بعد حصوله على أصوات غالبية النواب خلال الاستشارات النيابية الملزمة. وتعدّ الأخير بإجراء إصلاحات وتشكيل حكومة "في أسرع وقت ممكن".

قبل أن يركن إلى الصمت مع تراجع زخم الحراك. ويعد بري أبرز ممثلي الطائفة الشيعية في السلطة، ويتولى منصب رئاسة البرلمان منذ العام 1992، وتوجه إليه اتهامات كثيرة بالفساد، وتنسب له العديد من التصريحات المشددة بالطائفية لعل أبرزها في العام 2015، حينما قال "لولا الطائفية، لاندلعت ثورات في البلد".

وتزامن دعوته الجديدة مع دعوات مشابهة أخرى أطلقها مسؤولون منذ انفجار مرفأ بيروت في الرابع من أغسطس، وبعد دعوة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى إحداث "تغيير" حقيقي في النظام ووضع "ميثاق سياسي جديد". وهناك تسريبات عن مفاوضات تجري في الغرف المغلقة بحثاً عن صيغ جديدة للحكم في لبنان، ولا تخلو هذه المفاوضات من تشابكات داخلية وخارجية.

وقال بري في كلمته "ادعو اللبنانيين إلى ملاقاتي نحو الدولة المدنية"، غداة دعوة مماثلة أطلقها رئيس الجمهورية ميشال عون مساء الأحد. واعتبر عون في مقابلة تلفزيونية أن "السلطة تقوم على نظام توافقي يتطلب الإجماع، وهو أمر مستحيل في أغلب الأحيان، يمثل الدولة ويوقف القرارات مهما كانت أهميتها". ودعا في كلمة له سبقت المقابلة بمناسبة الذكرى المؤوية لقيام دولة لبنان الكبير "إلى إعلان لبنان دولة مدنية"، معتبراً أن ذلك "يعني خلاصه من كورس الطائفية البغيضة وارتداداتها، وخلوها من المحميات والخطوط الحمراء والمحاصصات التي تكبل أي إرادة ببناء وتقرمل أي خطوة نحو الإصلاح".

بيروت - دعا رئيس البرلمان اللبناني نبيه بري الإثنين إلى تغيير النظام الطائفي في البلاد، في خطوة تتماهى وسياق داخلي وخارجي يدفع باتجاه تبني عقد سياسي جديد في لبنان، بعد أن اتضح بالكاشف أن النظام الحالي أضحي غير قابل للاستمرارية. وقال بري في كلمة القاها خلال إحياء ذكرى اغتيال الإمام موسى الصدر ورفيقه "عشية مئوية لبنان الكبير، إن أخطر ما كشفته كارثة المرفأ، عدا عن عوارض الدولة الفاشلة، هو سقوط هيكل النظام السياسي والاقتصادي بالكامل". وأضاف "لا بد بالتالي من تغيير في هذا النظام الطائفي فهو علة اللعل". وليست المرة الأولى التي يطالب فيها بري بإلغاء "الطائفية السياسية"، إذ كرر هذا المطلب أكثر من مرة في الأشهر الأخيرة، ولكن دعواته لم تلق الصدى المطلوب في ظل قناعة كثيرين بأن تصريحاته لم تكن سوى من باب المناورة التي يتقن رئيس حركة أمل فنونها، وكيف لا وهو أحد أعمدة هذا النظام. ويقول سياسيون لبنانيون إن بري الذي يخشى "الاحتراق سياسياً" حد الهوس، يؤمن بأنه لا بد من مجازاة التيار بدل الوقوف في وجهه، وأن دعواته لإنهاء النظام الطائفي تندرج في هذا الإطار.

ويلفت هؤلاء إلى أن إطلاق رئيس حركة أمل في كل مرة النار على "النظام الحالي" دائماً ما يترافق وموجة غضب على هذا النظام تتطفي مع انحسارها، مشيرين إلى الاحتجاجات التي فجرت في أكتوبر الماضي والتي طالبت بحسب كل الطبقة السياسية تحت شعار "كلن يعني كلن"، حيث سارع بري حينها لركوب الموجة بمهاجمته للنظام الحالي

اتفاق السلام طوق إنجاز للحكومة السودانية

تفاهم المشكلات القبلية ينغص الاحتفالات بالسلام



إنجاز تاريخي

الحكومي أمر بخضوع لتوازنات بين المكونات المدني والعسكري، وقد يتسبب تغيير بنية التحالف في شتوب أزمات بين الطرفين إذا لم يكن هناك توافق بينهما.

وثمة نقطة مفخخة ترتبط بإطالة أمد المرحلة الانتقالية التي سوف تبدأ من جديد لمدة 39 شهراً منذ التوقيع على السلام، إذ لم يجر حسم توزيع توقيتات رئاسة المجلس السيادي الذي يترأسه العسكريون منذ العام الماضي وفقاً للوثيقة الدستورية، وهو أمر سيكون مثار جدل.

ويتخوف عسكريون من إمكانية حدوث انتكاسة في ملف السلام حال واجه ملف الترتيبات الأمنية أي عثرات تحديداً وأن فترة دمج وتسريح الجيوش سوف تستمر لفترة تصل إلى ثلاث سنوات وثلاثة أشهر، غير أن الهادي أدريس يحيى أكد أن المفاوضات وضعت في اعتبارها هذا الأمر والحكومة ستتمد جسور الثقة بينها وبين جيوش الحركات من خلال دفع روايتهم منذ لحظة بدء تدريبهم في معسكرات مشتركة تشارك فيها الجيوش النظامية مع الحركات.

ومنح اتفاق السلام حكماً ذاتياً لمنطقتي النيل الأزرق وجنوب كردفان ويكفل لهما حق التشريع وتأسيس نظام تشريعي قائم على دستور 1973 ويقسم موارد ومداخل المنطقتين بنسبة 60 في المئة للسلطة الفيدرالية و40 في المئة للسلطة المحلية.

ويعد هذا البند ضمن الاتفاق السياسي بين مسار المنطقتين والحكومة مثار قلق بالغ لأن حركة الحل التي لديها تواجد عسكري مكثف في جنوب كردفان لم توقع على الاتفاق، وإصرارها على موقفها يصعب من تنفيذه، وقد يبقى تطبيق الاتفاق مؤجلاً إلى حين استئناف المفاوضات مع الحل مجدداً.

وبرأي المحلل السياسي خالد المبارك، فإن الإدارة الذاتية للمنطقتين تجنب السودان خطر انفصال جزء آخر من جسمه بعد أن رفض النظام البائد نفس الطلب من جنوب السودان، ووضع إدارة شؤون المنطقتين بيد أنبائها في داخل إطار السودان الموحد ينهي استخدام بطاقة هيمنة المركز على فئات الهامش وينفي تهمة التهميش عن الحكومة الحالية، وأن سلطة المنطقتين سوف تستعين بالخرطوم لإدارة شؤونها.

وأضاف لـ"العرب" أن توقيع السلام يضع ركيزة أساسية لإنهاء الحروب الأهلية، وبالتالي فهو يوم تاريخي سوف يتم الاحتفاء به في المستقبل، كما أن أهمية الاتفاق تنبع من تغيير الصورة النمطية للسودان أمام العالم، وفتح أبواب اندماج البلاد بالمجتمع الدولي والنظام المالي العالمي.

وأشار إلى أن ربط الولايات المتحدة بين رفع اسم السودان من لائحة دعم الإرهاب وبين التوصل إلى اتفاق سلام ساهم في تعقيد المفاوضات بعد أن استغلت بعض الحركات الفرصة للحصول على المزيد من المكاسب قبل أن يتدخل أصدقاء السودان للترويج بتوقيع عقوبات على معرقل السلام ما ساهم في تحريك الملفات العالقة.

توقيع الحكومة السودانية اتفاق سلام مع الجبهة الثورية يشكل خطوة نوعية في تصويب مسار الفترة الانتقالية، وإن كان ذلك لا يعني أن الأمور ستنتاب بسلاسة في وجود ثغرات عدة قد تنسف ما تحقق.

الخرطوم - وقعت الحكومة السودانية الإثنين اتفاق سلام بالأحرف الأولى مع الجبهة الثورية التي تضم حركات مسلحة وتنظيمات سياسية، بعد عام تقريبا من بدء المفاوضات التي كان من المقرر أن تنتهي في فبراير الماضي، لتكون بمثابة طوق إنقاذ جديد للمرحلة الانتقالية التي تواجه عثرات سياسية واقتصادية تهدد تماسكها مع توالي الاحتجاجات والإعتصامات في الشارع.

حضر مراسم التوقيع رئيس مجلس السيادة السوداني الفريق أول عبدالفتاح البرهان ورئيس الحكومة عبدالله حمدوك، إلى جانب رئيس دولة جنوب السودان سلفياكير ميارديت، وقيادات الجبهة الثورية وعدد من المعوثين الدوليين الذين شاركوا في عملية الوساطة.

وقال حمدوك في تغريدة له على تويتر "إن السلام يمنح البلاد طاقة جديدة لمواصلة المسير في طريق البناء، وإن الاتفاق سيلقي بهما إضافية منها تنزيل السلام كواقع بين المجتمعات المحلية، واستكمال خطوات ومراحل السلام الشامل تلبية لتطلعات الشعب وثورته المجيدة في العدالة والاستقرار والتنمية".

ورغم الأجواء الإيجابية التي عمت أرجاء السودان بالتزامن مع مراسم التوقيع، تبقى هناك تحديات من عدم قدرة الاتفاق على إنهاء الأزمات القبلية المتفاقمة في شرق السودان ودارفور والتي تتصاعد كلما اقتربت المفاوضات من نهايتها، ما يعني أن تطبيق السلام على الأرض قد يواجه بعض العثرات، وعلى الحكومة الدخول في مفاوضات شاقة أخرى مع الحركات التي لم توقع على الاتفاق.

ووقعت على الاتفاق أربع حركات مسلحة هي: العدل والمساواة بقيادة جبريل إبراهيم، وحركة جيش تحرير السودان بقيادة مني أركو مناوي، والمجلس الانتقالي الهادي بقيادة الهادي إدريس يحيى، وهي حركات تتواجد في دارفور، إلى جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال بقيادة مالك عقار، في جنوب كردفان والنيل الأزرق.

يعد تسريع مفاوضات السلام هدفا رئيسيا لمسيرات تصحيح مسار الثورة التي انطلقت في 30 يونيو، ووعدت الحكومة بالإنهاء منها في أقرب فرصة، مما يجعل الوصول إليه مهما لتهدئة الشارع خاصة في بعض مناطق الهامش التي عجت بالاحتجاجات والاشتباكات القبلية منذ الإعلان عن تعيين الولاة المدنيين الشهر الماضي.

ومن المقرر أن تبدأ السلطة الانتقالية في خطوات تشكيل المجلس التشريعي الذي تأخر لمدة تسعة أشهر بسبب المفاوضات التي جرت في جوبا، وكذلك فإن الحكومة ستعيد ترتيب أوراقها وسيكون أمام حمدوك خياران؛ إما تعيين وزراء جدد بدلا من الذين قبل استقالتهم، أو الذهاب مباشرة باتجاه تشكيل حكومة

تشارك فيها قيادات الحركات المسلحة التي سيكون مخصصا لها ربع المقاعد يرى مراقبون أن الحكومة تضي باتجاه بناء جسور الثقة بينها وبين مكونات الهامش وأن تقديمها جملة من التنازلات خلال المفاوضات ومخاطبة اتفاق السلام لجميع قضايا النازحين واللاجئين يبرهنان على أنها جادة في بدء مرحلة جديدة بعيدا عن الصراعات القديمة بين المركز والهامش، ما يمنحها قدرا من الهدوء تحتاج إليه لمواجهة الأزمات الاقتصادية.

قال رئيس الجبهة الثورية الهادي إدريس يحيى إن التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق السلام يعد إنجازا تاريخيا سيظل محفورا في ذاكرة جميع السودانيين، والفترة المقبلة سوف تشهد الاتفاق على موعد التوقيع النهائي وقد يكون خلال شهر سبتمبر الجاري، إضافة إلى التوافق حول توقيتات تنفيذ بنود الاتفاق على أرض الواقع.

الهادي إدريس يحيى
تغييرات سياسية ستطرأ على شكل التحالف الحكومي

وأضاف في تصريحات لـ"العرب" أن جوبا سوف تشهد مباحثات مكثفة حول الجهة الممولة لاتفاق السلام، وليس من الواضح بعد إذا كانت هناك دولة ما عرضت تمويل الاتفاق من عدمه، غير أن مؤتمراً أصدقاء السودان قدم تعهدات بدعم عملية السلام.

ولل رئيس الجبهة الثورية من تآثر السلام نتيجة غياب الحركة الشعبية - شمال بقيادة عبدالعزيم الحلو وحركة جيش تحرير السودان بقيادة عبدالواحد نور، واعتبر أن الأهم مناقشة الاتفاق لكافة القضايا السياسية والأمنية المرتبطة بأزمات الهامش، بحيث يكون شاملا وقابلا لانضمام أي حركة راغبة في السلام مستقبلا.

وكتنف إدريس لـ"العرب" عن إرسال وفد رفيع المستوى من الجبهة إلى الخرطوم لتدشين العمل السياسي من الداخل قبل أن تعود جميع قيادات الجبهة في أعقاب التوقيع النهائي، وهناك تغييرات سياسية ستطرأ على شكل التحالف الحكومي من خلال تفعيل أدوار الجبهة الثورية داخل تحالف الحرية والتغيير، وأن هناك هدفا أساسيا تسعى إليه قوى الثورة يتمثل في ترميم الحاضنة السياسية وتوسيع القاعدة الشعبية للانقلاب الحكومي.

غير أن تلك النقطة قد تشكل إحدى ثغرات الخلاف لأن القوى المهيمنة على تحالف الحرية والتغيير لن تتنازل بسهولة عن مواقعها الحالية لصالح الحركات المسلحة، وتقوية التحالف

الانتخابات النيابية بالأردن رهينة الحالة الوبائية والحسابات السياسية

وشدد على استعداد النيابات لتنفيذ أي قرارات أو مقترحات تطالب بها الحكومة حول انتخابات النيابات المهنية واجتماعات هيئاتها العامة، مشددا على أن النيابات لن تقوم بإجراء الانتخابات الخاصة بها وفق نظام أون لاين علما بأن ذلك مفروض قانونيا لكون حق الانتخاب يمارس بشكل مباشر من أي ناخب.

ويرى نقابيون أن ماطلة الحكومة في منح الموافقة للنقابات لانتخاب هيئاتها العامة، لا يخلو من اعتبارات سياسية في علاقة ما يمكن أن تفرزه هذه الانتخابات من وجوه نقابية صدمية، تستشكل لأصحاب القرار الرسمي في الأردن مستقبلا صاعدا مضاعفا، خاصة إذا ما اضطرتهم الأزمة الاقتصادية المتفاقمة جراء كورونا إلى اتخاذ قرارات قد تلقى معارضة من النقابات.

ويدرك أصحاب القرار في المملكة أن قوى سياسية مثل جماعة الإخوان المسلمين تنظر إلى انتخابات النقابات باهتمام شديد يفوق حتى اهتمامها بانتخابات مجلس النواب، ذلك أن السيطرة على النقابات يشكل سلاحا أثبت نجاعته في السنوات الأخيرة. وأبرز مثال على ذلك نقابة المعلمين التي تحولت إلى شوكة في خصره الحكومة، التي خاضت معها وعلى مدار الأشهر الماضية جولات صراع عدة كان آخرها حينما رفضت النقابة التي تسيطر عليها جماعة الإخوان قرارا بتجميد علاوة مالية للمعلمين سبق إضراب دام لشهر كامل.

ولم يشمل قرار التجميد الذي أقرته الحكومة في أبريل الماضي فقط المعلمين بل جميع القطاعات وهو محدد بفترة زمنية تنتهي بنهاية العام الجاري في مساع لتخفيف الضغط على الموازنة، ولئن التزمت باقي النقابات الصمت حيال القرار بيد أن نقابة المعلمين ارتأت الانتفاض عليه، في خطوة اعتبرها كثيرون ذات أبعاد سياسية في سياق استئثار الإخوان وجود نواب عزلهم سياسيا ولاسيما بعد قرار أعلى هيئة قضائية بحظر تنظيمهم.

بدوره أكد مسؤول ملف كورونا في وزارة الصحة الدكتور عدنان إسحاق، لوسائل إعلام محلية أنه لم يصل إلى الوزارة أي طلب أو توصية حول إمكانية إجراء الاستحقاقات النيابية. ولفت إسحاق إلى أنه لا يمكن مساواة الانتخابات المهنية بالنيابية لأن الأخيرة تنعقد بإرادة ملكية وتعتبر كذلك استحقاقا دستوريا، أما انتخابات النقابات المهنية فتجري وفقا لقرارات الجهات المعنية بها.

وأعلنت الهيئة المستقلة للانتخابات في الأردن في 29 يوليو الماضي إجراء انتخابات مجلس النواب في 10 نوفمبر المقبل، على إثر صدور إرادة ملكية في الغرض. واعتقدت النقابات السبع أن قرار إجراء انتخابات مجلس النواب من شأنه أن يرفع الغيتو على تنفيذ استحقاقاتها الانتخابية، بيد أن حكومة عمر الرزاز التزمت بالصمت، الأمر الذي حدا بعدد من تلك النقابات للتحرك وإرسال مكاتيب في الأمر. وأكد رئيس مجلس النقباء، نقيب أطباء الأسنان، عازم القدومي، مؤخرا أن المجلس لا يزال ينتظر رد ديوان الرأي والتشريع الخاص بإمكانية عقد اجتماعات الهيئات العامة للنقابات بصفة عامة وللنقابات السبع التي حان موعد إجراء انتخابات مجالسها خلال الأشهر الماضية.



النقابات شوكة في خصره حكومة الرزاز